أثر الانتماءات الضيقة على التنمية البشرية في ليبيا

*الدكتور/محمد على جمعة عز الدين

مقدمـــــــة:

ظهر مفهوم التنمية البشرية للاستخدام بالنسبة للعلوم الاجتماعية عندما ظهر تقرير التنمية البشرية لعام 1990، ومع الاقتناع بأهمية هذا المفهوم فإن الحوار لا زال قائماً حول بلورة أبعاده, ومكوناته, وأساليب قياسه, ومما زاد من أهمية هذا المفهوم كونه يلتقي مع كثير من المفاهيم التي تدور حوله وحول مقولة:"إن الإنسان هو هدف التنمية وهو صانعها في الوقت ذاته، وأن العمران من أجل الإنسان، وأن التنمية للبشر وبالبشر بإعدادهم وتأهيلهم بحيث يكونون قادرين تعليمياً وصحياً على المشاركة الفعالة في جميع الأنشطة داخل المجتمع"[1].

كثيراً ما تهتم الدول بالتنمية البشرية للارتقاء بالبشر من أجل البشر[2]؛إلا أن أدبيات التنمية ذكرت استخدام مصطلح التنمية البشرية على اعتبار أنه مفهوم مشتق من مفهوم التنمية, واكتسب قيمته السياسية والمعنوية منذ نهاية الأربعينيات من القرن المنصرم، حيث ورد على لسان الرئيس الأمريكي ترومان 1949، ومن ذلك العهد جرى استخدام مصطلح التنمية البشرية على التوازي مع مصطلحات التنمية الأخرى كالاقتصادية والاجتماعية[3]، غير أنه لم يكن شائعاً بشكل عام.

كما أن هناك رؤيةتفرّق بين تنمية الموارد البشرية وتنمية رأس المال البشري في مضمار التنمية البشرية، فالموارد البشرية هي ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي وتمثل الموارد البشرية لأية دولة أهم مواردها الطبيعية, أما رأس المال البشري فهو رصيد البلاد من المهارات التي اكتسبها الأفراد نتيجة التعليم والتدريب[4] .

---

*عضو هيئة تدريس ،بجامعة الزيتونة.

(1) حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية، الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ، 2007 ، ص31.

(2) محمد بو صحابي ، تربية المستقبل ورهان تحقيق التنمية البشرية ، مجلة علوم التربية ، العدد 33 ، مارس 2007، مطبعة النجاح، الرباط، ص99 .وللمزيد انظر: عبد القادر يوسف، تنمية الكفاءات التربوية أو تدريب العاملين أثناء الخدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص6 .

(3) أحمدزكي،معجمالمصطلحاتالاقتصادية،دارالكتابالمصري،القاهرة، 1985 ،ص164.

(4) جورج ف. بانت ، جانب إدارة التنمية : مفهومها ـ أهدافها ـ وسائلها ، ترجمة : منير لبيب موسى، دار المعارف، مصر، دون تاريخ، ص18 .

وسنعرض في هذه المجال التنمية البشرية كونهامحوراًمهماً,ونظراً لأهميتها ودورها المهم للتغيير والتقدم في المرحلة الراهنة ودور الشباب فيها، ومن ثم سنعرضأثر الانتماءات الضيقة والمتمثلة في القبلية والجهوية والعادات والتقاليد، كونها منالمعوقات التي تقف في وجه التنمية البشرية، وهي ذات التأثير السلبي والتأثيرات السلبية للمجتمعات والتي سنعرض بعض اجزائها.

تكمنأهمية مكونات التنمية للدول العربية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة في حاجات المواطن المباشرة لمثل هذا الجانب,لا سيما إذا كانت التنمية ومكوناتها في ليبيا لم تول اهتماماً من الدولة خلال العقود الماضية، فهناك طرق وأساليب يجب أن نبحث بها لإنجاح العمل التنموي في ليبيا بصفة عامة والتنمية البشرية ذات خصوصية في هذا المجال, كما أنني سأحاول ان أرسم بعض الخطوط الاستشرافية للتنمية وكيفية تحقيقها وزيادة تفعيلها.

تتمثل إشكالية الدراسة التي تعرض في العديد من الدراسات وأوراق العمل في عدم قدرة حكومات الدول النامية ومن بينها ليبيا على التحكم تماماً في عملية التنمية, فهناك حدود واضحة لقدرة كل دولة على توجيه وإدارة التغيير المنشود في المجتمع.

سنسعى من خلال هذه المساهمة المتواضعة لجمع الافكار وللاستفادة من آراء المفكرين والكتاب المشاركين في المؤتمرات الدولية كهذا المؤتمر العلمي المتميز، الذي يهدف لإبراز دور الشبابفي التنمية البشرية، ومن خلالكم سنحاول الاستفادة من خبراتكم بما سيعود بالنفع لأجل إنجاح التنمية البشرية في ليبيا وتفعيلها.

تظهر أهمية البحث في إلقاء الضوء على مفهوم التنمية البشرية وأهميتها بالنسبة للدولة الليبية في المرحلة الراهنة,والمحاولة في وضع نظرة استشرافية لسيرالدولة في المرحلة المقبلة، وإظهار بعض المعوقات,والإرثالذي تركه النظام السابق في ليبيا، والمعوقات التي وقفت ولازالت تقف أمام التنمية البشرية من خلال الاطلاع على وجهات نظر الكتاب والمتخصصين في هذا المجال, كما تظهر في المحاولة لبناءخطوط مستقبلية ورسمها,كمحاولتيهذه للمساهمة في بناء مستقبل تنموي متكامل في ليبيا.

كما يهدف هذا البحث لنشر الوعي والثقافة العامة التنموية للمواطن؛ لكي يساهم مساهمة فعّالة في رفع تنمية مؤسسات الدولة الليبية الجديدة، ولتغيير الثقافة السلبية تجاه بناء الدولة.

المحور الأول: التنمية البشريـة.

التنمية هي تفاعل بين التنمية البشرية مع رأس المال البشري؛ لكي يمكن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة للسكان داخل الدولة، كما أن هدف التنمية بشكل عام هم البشر، وهم في الوقت

ذاته أدواتها، فالبشر من هذه الناحية هم موارد بشرية، وتقوم هذه الفكرة على اعتبار أن البشر من بين الموارد التي لا بد من توافرها بأعدادمناسبة وخبرات مناسبة لبرنامج التنمية[5].

إن الغرض الرئيسي للتنمية هو تحسين أحوال البشر عن طريق مستوى معيشي مقبول وبتوسيع مجال الاختيار أمامهم, والأشخاص هم من يحدد النوع المعيشي المقبول, وبذلك لا بد من أن يشترك كل البشر في وضع برامج التنمية[6].

عُرِّفت التنمية البشرية:" بأنها تهدف إلى وضع الإنسان في موقع الصدارة وفي بؤرة التركيز، هدفاً نهائياً ومساهماً فاعلاً في جهود التنمية ، وكل هذا يعني أن التنمية البشرية إنما تستهدف توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق ذاتيته وإنسانيته "[7].

عرّف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله التنمية الشاملة بأنها في الأساس: "عملية إبداع ، وأنها مولد حضارة أو تجديد شباب حضارة عريقة يفوق طاقات أي قطر منفرد، والخيار الوحيد الذي يطرحه هو التنمية القومية الشاملة المستقلة والمطردة المتوجهة نحو الجماهير والمؤكدة للشخصية الحضارية للأمة"[8].

إذاًلا يكفي أن تكون التنمية ممكنةأو أن يكون التغيير ممكناً فحسب, بل يجب أن تكون التنمية بداية للمشتركين بها، ويجب أن تكون للناس رغبة في التغيير, وإلا لن تكون هناك جدوى من استغلال الموارد والمعرفة لصالح عملية التنمية .

كيفية إعداد القوى البشرية:

تبدأ هذه الطريقة بفتح مراكز التدريب والإعداد للموظفين أو الإعداد المسبق للخريجين، وحصيلة القول هي الاعتماد على قاعدة تضع الشخص المناسب في المكان المناسب؛ لكي نحصل على قوى بشرية مدربة وذي كفاءة في الوظائف الإدارية في الجهاز الإداري[9].

التخطيط للتنمية في هذه المرحلة يعتمد على التخطيط للأفراد من حيث تمكينهم من شغل الوظائف والأعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم, وتتوافق مع طموحاتهم؛ لكي يتم توفير أيدٍ

([5]) مرجع سبق ذكره، ص19.

([6]) تقرير الخمسينية، المغرب الممكن: اسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية ، الدار البيضاء، 2006 ، ص ص14،13 .

([7]) جورج ف. بانت ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

([8])محمد سعد إبراهيم ، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية ، الجزء الأول ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2002 ، ص22 .

([9])أحمد راشد ، الأساليب الحديثة في تخطيط القوى العاملة في الدولة الاشتراكية ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد الثاني، العدد الأول ، يناير 1978 ، ص44 .

مؤهلة,يمكن تزويد الجهاز الإداري بما تحتاجه منها وفق التخصص والحاجة, وأستشهد هنا بقول الفيلسوف الغربي باروخسبينوزا عندما قال:إن"غاية الدولة القصوى هي تحرير الأفراد والحفاظ على أمنهم, وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية, وحمايتهم من كل أشكال العنف والتسلط, وتنمية قدراتهم الجسدية والذهنية شريطة عدم الحاق الضرر بالآخرين, والامتثال لسلطة الدولة وعدم الخروج على التعاقد والمواثيق المتفق عليها, ويشترط في هذه الدولة أن تكون ديمقراطية تضمن العدل والمساواة للجميع وتحافظ على الامن والسلم"

أولاً: دور العلم في التنمية البشرية:

العلم لغة هو الدراية وإدراك الشيء على حقيقتهسواءكانت المعرفة والدراية للاستفادة, أو بسبب ماتؤدي إليه من متعة عقلية في حد ذاتها، فهما كلاهما نافع، ويؤدي إلى صنع عالم أفضل، حيث أصبح العلم في عالم اليوم مطلب مهم من مطالب الحياة، ويجب أن يكون كل شخص داخل المجتمع على معرفة ودراية واطلاع, ومواكبة دائمة للقواعد العلمية, وللتطور العلمي الذي هو في حالة تزايد واتساع دائم؛ حتى يستطيع الفرد مع الجماعة تطوير المجتمع وجعله يواكب التطورات، فالعلم أصبح صفة من صفات المجتمعات المتطورة والدول المتقدمة، فلن يتحقق تطور ولا تقدم ولا تنمية بشرية أوسياسية أو إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية بدون العلم، فاليوم المجتمعات تعتمد على خبرات الفئة المتعلمة, وتسلمها زمام أمور تلك البلاد, على عكس ما كان في المجتمعات القديمة التي تعتمد على الكهنة الذين يحاولون تفسير الغيب[10].

ما تنفقه الدول من ميزانيات ضخمة علىقطاع التعليم, والقوانين التي تُسن لجعله إلزاماً على كل فرد يصل سناً معينة ومجاناً؛ إلا دليلاً على أهمية التعليم الكبيرة داخل المجتمع[11], ولهذا علينا أن نهتم بالتعليم, وأن نبحث عن العلم حتى عند الجهلة, وأن نعيد صقل عقولهم بالعلم بما يسمى محو الأمية.

محو الأمية العلمية يكون بإيصال حد أدنى من المعلومات لابد من إيصاله إلى الإنسان؛ حتى يستطيع الخروج من عائق الأمية العلمية، وهذا الحد نسبي يختلف من دولة إلى أخرى حسب تقدمها وتطورها. فأحياناً يكون خريجو الجامعات يعانون من هذه الأمية، حيث يفتقرون إلى الحد الأدنى من العلم، فكيف يستطيع هؤلاء بهذه الأمية المساهمة في تنمية دولتهم سياسياً أو إدارياً، وهذا غالباً نجده في المجتمعات النامية, حيث تكون نسبة الخريجين عالية نسبياً والحصيلة من فوائدهم قليلة أو

([10])عبد الغني عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 145 ، 146 .

([11])المرجع نفسه، ص 147.

نادرة، والمشاركة في تنمية المجتمع تكون ضئيلة. وبذلك تعد التنمية العلمية من عوائق التنمية، وهذا ما حصل بالفعل في ليبيا فمن حيث الكم النسب عالية ومن حيث الكيف النتائج معاكسة.

وبذلك نلاحظ أن أغلب الدول في العالم ركزت على التعليم وخاصة في المراحل الابتدائية والمجانية فيه، لكي تضمن دخول غالبية أفراد المجتمع في تلك الدولة إلى هذا السياق. وتسعى الدول لتنمية التعليم الرسمي وبسرعة في جميع المراحل، إلا أن التعليم الابتدائي وتحسين نوعيته يحتل مكان الصدارة، كما أن التعليم الثانوي يعد عنق الزجاجة البالغ الضيق الذي سيظهر الأكفاء من المتعلمين، وسيؤدي إلى سد النقص الشديد في القوى البشرية العالية المستوى بمختلف أنواعها، والتوسع في مجال التعليم العالي لكي يحل أبناء البلد محل الخبرات الأجنبية المستعارة من الخارج، ولكي يتم بناء التنمية بصفة مستقلة يجب توفير أعداد مناسبة من القدرات التعليمية من المعلمين الذين تحصلوا على التعليم في مستوى المرحلة الثانوية، وبالتأكيد لن يتم تنمية وإصلاح التعليم الأولي الابتدائي بدون هذه الخطوة. وهكذا تكون مسألة الإصلاح التعليمي[12].

إذا ما قارنا الموارد الطبيعية ومصادرها داخل أي دولة من الدول بمصادرالثروة البشرية وتنميتها من خلال التعليم. فسنجد أن الموارد البشرية ومصادرها هي الأفضل وهي الكفة الراجحة، وخير دليل على ذلك اليابان، فعلى الرغم من قلة وندرة الموارد الطبيعية. والزيادة السكانية. والمساحة الضيقة نسبياً من الأرض؛ إلا أنها استطاعت أن تحقق التنمية على كل الأصعدة، ولاسيما منها التنمية الاقتصادية، وصلت إلى أن أصبحت ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، وذلك بفعل الموارد البشرية المتطورة والأيدي الماهرة،فاليابان بعد أن هُزمت في الحرب العالمية الثانية وفُرضت عليها السيطرة والرقابة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ركزت على التنمية بكل أنواعها وفروعها ومكوناتها. والركيزة في ذلك هي التعليم، فزادت من المرتبات للمعلمين وأعطتهم صلاحيات واسعة، مما أدى خلال عقدين من الزمن إلى بناء ياباني متعلم متفق استطاع الانطلاق بالتنمية نحو كل المجالات. في حين وعلى العكس من ذلك الكثير من الدول العربيةوالتي تتمتع بالموارد الطبيعية الضخمة لا زالت تتخبط في الجهل والأمية والفقر والتخلف. والكثير من المشاكل، وخير دليل على ذلك الكثير من الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية كالذهب والفضة والنفط والغاز وليبيا من بينها.

التعليم لا ينظر إليه كهدف في حد ذاته وإنما كاستثمار في المصادر البشرية. لما للتعليم من قيمة في التنمية الشخصية وبناء الفرد وتنمية ملكاته، وبالتالي تنمية المجتمع وزيادة موارده على غرار ما حصل في اليابان[13]. ولذلك:

---

[12] عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، السنة بلا، ص ص 360 ، 361

[13]عبد الغني عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 153 ، 155 .

- يجب على الدول العربية عامة والدولة الليبية بصفة خاصة اتباع الأولويات في السياسة التعليمية مرتبة حسب أهميتها للخروج من مشكلة انخفاض المستوى التعليمي، وهي:[14]

1- إصلاح التعليم الثانوي والتوسع فيه وزيادة العناية بتدريس الرياضة العقلية, والرياضيات, والعلوم.

2- التوسع في المدارس الفنية المتخصصة لتأهيل الفنيين والطبقة الوسطى من المهنيين.

3- إدخال تغييرات أساسية على نظام التعليم العالي بما يكفل النهوض بمستوى تدريس العلوم التطبيقية، والابتعاد قدر المستطاع عن العلوم الإنسانية.

4- تحسين نوعية التعليم الابتدائي بشتى الوسائل والطرق.

5- وضع برنامج شامل لتدريب القوى البشرية العاملة في الحكومة والمؤسسات، ورفع مستواها وكفايتها الإنتاجية.

6- رفع الأجور التي يتقاضاها العلماء والمفكرون والمعلمون.

- إن هناك اعتبارات يجب على الدولة الليبية الجديدة خاصة والدول العربية عامة مراعاتها عند وضع سياسة للتعليم، ويمكن تحديد هذه الاعتبارات فيما يلي:[15]

1. إن السياسة التعليمية السليمة تقتضي وضع خطة طويلة الأجل؛ لتوجيه التعليم في مختلف مراحله وفروعه, بما يتفق مع الأهداف التي يحددها المجتمع، سواء كانت أهدافاً إنسانية عامة، أو قومية، أو أهدافاً متصلة باحتياجات التنمية.
2. يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً، وذلك أمر لا تمليه الاعتبارات الاقتصادية والعائد من الاستثمار في التعليم, بقدر ما تمليه ضرورات تكوين ثقافة قومية مشتركة، واعتباره حقاً من حقوق الإنسان.

إلا أنالكثير من الدول العربية تعاني من شح الموارد والإمكانيات المادية, بحيث لا يكون في مقدورها ولا في مستطاعها الإنفاق على التعليم، وهم يرون أن يكون التعليم مقتصراً على من يرغبون في استكمال التعليم الثانوي والعالي ومن ذوي الاستعدادات القيادية بدلاً من تعميم التعليم الابتدائي للجميع، وهذه هي الصفة التي توصف بها هذه المجتمعات وهي انخفاض مستوى التعليم أو انتشار الأمية بكل أنواعها، فهذه من الأخطاء الشائعة في البلدان النامية، والتي تعتبر عائقاً من عوائق التنمية، وهذا ما نلاحظه في أغلب الدول النامية، فمثلا قد وصلت

([14]) عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص361

([15])المرجع فسه، ص ص 363، 362

الأمية في مصر إلى 60٪ عام 1960، بينما وصلت في نهاية القرن الماضي إلى حوالي 49٪. هذه النسبة تدخل تحت إطار انخفاض مستوى التعليم، وبالتأكيد عندما نجد مستوى التعليم 40٪ أو 48٪ فإن هذا الوضع يتنافى مع التنمية ولا يمكن تحقيقها إلا باقتلاع الأمية من جذورها.

3. لا بد من العمل على إيجاد نوع من التوازن بين مراحل التعليم المختلفة، ويقتضي تحقيق الهدف رسم هرم للتعليم بأكمله، بحيث تتسع قاعدته لتشمل التعليم الابتدائي ثم الإعدادي فالثانوي تدريجياً إلى قمة الهرم التي تشمل التعليم الجامعي.

- كما تتطلب التنمية البشرية تغييرات جوهرية في نظام التعليم بحيث يؤدي إلى ملائمة متطلبات المرحلة الراهنة والمقبلة، وتشمل هذه التغيرات التغيرات الكمية والنوعية:[16]

1. الكمية تقتضي التنمية فيها بتوسيع قاعدة التعليم لتشمل أعداداً كبيرة من السكان، وعليه يعتبر محو الأمية القضية الاجتماعية والسياسية الأولى.
2. النوعية تتطلب التنمية فيها إحداث تغيير جوهري في مناهج التعليم بحيث تواكب التطور والعصر، ويجب أن يُنظر للتعليم على أنه وسيلة وليس غاية لتحقيق التنمية.

ثانياً: تطوير البحث العلمي ودوره في التنمية.

يعد الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية منخفضاً جداً، إذ لم يتجاوز 0.17٪ من الدخل القومي، مقابل 2.6٪ في بريطانيا، ويعد نقل واكتساب وتطوير التنمية من التحديات الأساسية للتنمية العربية حالياً ومستقبلاً، وإن نجاح التنمية في البلاد العربية سيعتمد في أحد جوانبه على تطوير نظم الإدارة والمعلوماتية، وإدخال وتطوير تقنياتها وزيادة الإنتاجية[17].

كان على الدول العربية، ولاسيما التي تستخدم الشركات الأجنبية في تنفيذ المشاريع الكبيرة، الاستفادة من ذلك الوضع في نقل التقنية الحديثة المرتبطة بهذه المشاريع إلى العقول العربية، ومن ثم توطينها وتطويرها لاحتياجاتنا كعرب؛ إلا أنه ضعف التخطيط في الدول العربية جعلها لا تهتم بالأساليب التقنية والتكنولوجية التي تستخدمها الشركات الأجنبية في إدارة المشاريع، ولاسيما في استخراج النفط والغاز، وفي المطارات دون أن ينتابها حب الفضول في معرفة أدنى مستويات التقنية

[16] سالم عبد الحسن آسن، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي- ليبيا ، 2000، ص52.

[17] جاسم السعدون ، عبد اللطيف الحمد ، تحديات التنمية خليجياً وعربياً ، مرجع سبق ذكره ، ص65 .

المستخدمة في هذه المشاريع، وبذلك تظل الدول العربية في حالة تبعية دائمة للشركات الأجنبية المالكة للتقنية[18].

ثالثاً: إمكانية الاستفادة من مزايا التقدم العلمي:

التقدم التقني هو العامل الحاسم في زيادة الإنتاجية وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار، والبلدان التي حققت معدلات نمو عالية، مثل بعض بلدان شرق آسيا، هي بلدان قفزت قفزات هائلة في استيعاب وتطوير التقنية من خلال التعليم والمؤسسات والاستثمارات والتجارة، ويرجع ذلك إلى التطور الذي تم إحداثه في قطاعات التعليم والتدريب والبحث العلمي[19].

على الدولة أن تصلح التعليم إصلاحاً حقيقياً ولاسيما منه العالي، فقد أصبح بحاجة إلىدفعة قوية إلى الإمام، فلم تعد التدرجية مفيدة، ولن يغني الترقيع ورتق الفتوق شيئاً, ولن يجدي فتيلاً ترديد العبارات المدمجة في توصيات المؤتمرات وغيرها، ويتطلب الإصلاح الجذري الوقوف على أربعة نقاط[20]

1. استمرار مسؤولية الدولة في دعم التعليم العالي لدعم التنمية البشرية: إن إعداد الكوادر البشرية داخل في مسؤولية الدولة وحدها، ويجب أن تضع لذلك الإعداد ميزانية خاصة به، وأن تقوم على تحرير مؤسسات التعليم العالي من سيطرة الحكومة حتى تظهر الطاقات وتشارك في عملية التنمية.
2. هزة شديدة لمؤسسات التعليم العالي القائمة بهدف تحسين النوعية، مع عدم السماح بمؤسسات جديدة إلا بضمان مستوى نوعي أرقى جوهرياً من المستهدف.
3. إقامة نسق للتعليم العالي المرن والمواكب لاحتياجات التنمية.
4. المساهمة في إعداد أفراد قابلين للتعليم المستمر حتى يساهموا في نهضة المجتمع، ولهذا يتعين أن يكتسب التعليم العالي مقومين أساسيين: التنوع والمرونة.

يبقى السعي لتوطين الثقافة وقواعد توثيق البحث العلمي من أهم الأهداف التي يجب أن تسعى مجتمعاتنا لإنجازها وتوفير أسباب الوصول إلى نتائج مثمرة فيها, إلا أننا نفتقر إلى الكادر البشري المؤهل علمياً لمثل هذه المهمة، ويقتضي الأمر شيئاً من إعادة التأهيل والتدريب، كما يمكن

([18])عبد الرشيد عبد الحافظ ، عبد الرشيد عبد الحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، 2005 ، ص

([19]) مرجع سبق ذكره ، ص 66.

([20]) نادر فرجاني ، التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 237 ، نوفمبر 1998 ، ص102 وما بعدها .

الاستفادة من العقول المهاجرة كرصيد ضخم لنقل التقنية الأجنبية وتوطينها وتطويرها، فنحن لا نفتقر إلى الموارد المالية الضرورية لمثل هذا، وإنما ينقصنا هو الوعي بأهميته، وعدم توفر إرادة اتخاذ قرار السير في هذا السبيل وفق سياسة ملائمة يمكن أن تطبق دون أدنى مستويات للشك.

ولا يمكن أن يتحقق الطريقلمواكبة مخرجات التغير والتطور، إذ عدمت مواكبتها للتقنية،وهي من بين أهم العوامل المؤثرة على مستقبل التنمية في الدول العربيةبصورة عامة وليبيا بصفة خاصة، ولا يتحقق ذلك إلا بجهود أبناء الدولة، ولا يجب أن ننتظر حتى تنتقل إلينا التقنية من الشركات العاملة في بلادنا، بل يجب أن نبذل الجهود في البحث العلمي والتطوير والتوثيق، فإذا استوردنا التقنية فإنه يجب توطينها واستثمارها وتطويرها أيضاً لكي تكون الحصيلة جيدة.

رابعاً: الشباب والتنمية البشرية في ليبيا.

تعد فئة الشباب من أكثر الفئات استعداداً للتغيير وهي من أكثر الفئات في المجتمع تطلعاً للمستقبل, ورسم خطوطه بآمال عريضة لحياة تتسم بالأفضليات وقد تصل الى درجات المثالية، وتعد شريحة الشباب من أكثر فئات المجتمع متابعة للتقنية ومواكبة للتكنولوجيا بكل أنواعها، كما أن شباب الجيل الحالي قد حظي بتلقي تعليم نظامي أعلى مستوى وأطول فترة من الأجيال السابقة، واعتمد الشباب على التنمية في رسمآماله وتحقيق أحلامه للوصول الى أهدافه,فهي من سيوصله الى مبتغاهوللشباب عدة خصائص ومميزات يمكن ذكر بعض منها.[21]

1. طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، الجرأة، والاستقلالية, والمثالية المنزهة عن المصالح والروابط.
2. النقد الدائم للواقع والسعي من أجل أن تطابقه مع أفكارهم المثالية التي يسعون للوصول اليها.
3. درجة عالية من الحيوية والعطاء والمرونة والديناميكية, كل هذه الصفات متسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر.
4. السعي قدر الامكان نحو النجاح والاستقلالية ونحو تأكيد الذات.

كما أن للشباب اهتمامات كثيرة منها سعيهم إلى رفع مستوى واقعهم إلى ما عليه الامم والشعوب المتقدمة؛ وذلك عن طريق البحث عن الفرص المتاحة للمساهمة في التنمية، وما يدعم هذا التوجه هو الحصول على المؤهلات العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات والتخصصات التي يتمتع الغالبية العظمى من الشباب.

إذا كان الجانب الأول والذي تم سرده يعتمد على فئات الشباب من خصائص واهتمامات وتوجهات، فإن الجانب الثاني يعتمد على الدولة ودورها في فتح المجال أمام فئة الشباب والاستغلال الأمثل,

[21] محسن الندوي، الشباب والتنمية: رؤية تنموية لمناصرة حقوق الشباب، مطابع فولك طنجة، 2007، ص74 وما بعدها.

والاستفادة من طاقاتهم وتوجهاتهم قدر المستطاع في العملية التنموية. وذلك يكون بدعمهم مالياً لأجل تطوير أفكارهم وجعلها حقيقة ملموسة على أرض الواقع، وفتح مراكز التدريب التي تعتمد على التخصص وتقسيم العمل, والإعداد التقني والعلمي، وتوفير كافة الإمكانيات لهم وتسهيل كامل الاجراءات في طريق عملهم وتنفيذهم لمهامهم، كما من واجبهم على الدولة خلق بيئة ملائمة لهم وإعدادهم, وتنشئتهم, وخلق فرص عمل مواتية لهم, وبناء جسور وثيقة بين احتياجات أسواق العمل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات التربوية والتدريبية لمواجهة البطالة في المستقبل.

للشباب دور فاعل ورئيس في المجتمع الليبيحيث يمثلون حوالي 65٪ من مجموع السكان، وهي الشريحة الملقاة على عاتقها مهمة بناء الدولة، ويمكن اعتماد بعض المبادئ الأساسية وهي:

أ- الشباب له دور فاعل وشريك أساسي في التنمية,وهو الراسم الأساسي للمستقبل المرغوب فيه للدولة.

ب- حق الشباب في التعبير عن آراءهم ورؤاهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم وإتاحة المنابر وقنوات التواصل لهم.

ت- الطموح والتطلع للمستقبل حيث تتميز مرحلة الشباب بأنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة تساند التغيير والتطور وصولاً للتنمية المنشودة في المجتمع.

كذلك من المهام الملقاة على عاتق الدولة بالاهتمام بشريحة الشباب أن تخلق لهم بيئة مواتية ونظيفة من أي ملوثات للعمل الشبابي كالانتماءات الضيقة أو غيرها, وأن تسعى لتقديم كافة الامكانية المادية والتقنية والعلمية والفنية لأجل ادماج هذه الفئة في العمل التنموية وخلق منهم دعائم للتنمية يساهمون في بناء الدولة، والحرص دائما على ادماجهم بالشأن العام ابعاداً عن الشأن الخاص النفسي أو القبليأو الجهوي، خلق البرامج المتوالية والمتتابعة لأجل اشغال اوقات فراغهم كالدورات التدريبية وتوثيق في أذهانهم مبدأ التخصصية وتقسيم العمل، والشخص المناسب في المكان المناسب ابتعادًا عن أي معايير سلبية أخرى يمكن اختيار الاشخاص وفقها.

المحور الثاني: أثر الانتماءات الضيقة على التنمية البشرية:

تعد الانتماءات الضيقة والمتمثلة في القبلية والجهوية والمذهبية من ضمن المعوقات الرئيسية للتنمية البشرية في ليبيا,إذ أنها تدل على تخلف الأنظمة وفسادها وممارساتها المتخلفة وعدم احترامها لحقوق الإنسان الأساسية, وغياب الحرية والعدالة وانتشار الفساد الإداري, وهي أوضاع تؤثر على كل أفراد الأمة بمختلف فئاتها, ومثل هذه الأوضاع تولد بيئة ملائمة لانتشار الأمراض الاجتماعية المختلفة التي تكون من شأنها عرقلة مسيرة التنمية في المجتمع في الدولة.

كما أننا نلاحظ أن الدول التي لا تكون فيها الانتماءات الضيقة قد حققت مسيرة متقدمة في التنمية, وتكون فيها الانتماءات قد انصهرت في إطار الأمة, وخير مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تكونت من مزيج من الشعوب والفئات والطبقات والمذاهب إلى غير ذلك؛ إلا أنها انصهرت في إطار الأمة وشاركت في بناء حضارة بلدها وساهمت في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وعلى كل الأصعدة؛ إلا أن أغلب الدول النامية توجد بها الانتماءات الضيقة التي كانت من الأسباب في ابتعادها عن مضمار التنمية.

أولاً : أثر النظام القبلي على التنمية البشرية:

تعد القبيلة من أقوى المعوقات التي تقف أمام الانطلاق نحو تنمية بشرية حقيقية, وتعد ليبيا من بين الدول التي فرض عليها مبدأ القبلية في الحياة السياسية, وأصبحت تقف كحجرعثرة أمام اندماج الشباب للمساهمة في بناء البلاد والمشاركة في وضع حجر الأساس لها.

حيث تشكل القبيلة في أغلب الأحيان إحدى معوقات التنمية,فالمجتمعات المعتمدة على النظام القبلي دائماً ما يكون الأساس الوحيد فيها هو انتماء الفرد للقبيلة ومدى صلته بها, كما ترتبط السلطة والثروة في المؤسسات داخل هذه المجتمعات ارتباطاً وثيقاً بالمكانة وبالدور التقليدي للرئيس, وتتراجع شخصية الفرد مما يترتب عليه تراكم السلطة والمكانة الاجتماعية والثروة والهيبة في يد الرؤساء, والرؤساء الفرعيين الذين يلزمون برعاية جميع أفراد الجماعة, وهذه المظاهر نجدها واضحة في أغلب دول القارة الأفريقية؛ ولذلك نجدها موطن للتخلف والفقر والتسلط والافتقار إلى أدنى مستويات التنمية.[22]

واعتمدت الدولة الليبية في عهد القذافي مبدأ القبلية لإحكام السيطرة على الدولة، والاستفادة من الولاءات القبلية التي تدعم أسس حكمه، والأكثر من ذلك اعتمدها في منح المناصب والمراكز الاجتماعية والمنح المالية بصورة فعليةبعيداً عن معايير الكفاءة والتخصص والمهنية،وكانت ليبيا التي تعتمد على تشكيلات وتسميات سياسيةوما كان يعرف بأمين المؤتمر ورئيس اللجنة الشعبية, وأمين الصحة, وأمين التعليم,ولا يشترط فيها المؤهل العلمي ولا التخصص ولا الخبرة ، المهم بالدرجة الأولى اعتماد المعيار القبلي ودعم القوة القبلية للشخص المراد تنصيبه في الإدارة المطلوبة ودرجة ولائه للنظام، بمباركة شيخ القبيلة ورضاه, حيث يلزم الآخرين بالوقوف في صف الشخص المختار لإدارة القطاع كالصحة مثلا أو التعليم، ولذلك لم تعتمد ليبيا المعايير التنموية في الجانب البشري, والتي تعد قاعدة الانطلاق نحو تنمية الشباب الراغب بالفعل للبناء, والعكس من ذلك وضعت

[22] عصمت سيف الدولة، المنطلقات، دار المسيرة بيروت، 1979 ، ص228 .

أمامه العراقيل والمعوقات؛ لكي لا يشارك في العملية التنموية وأنها مؤسسات الدولة حكر على فئة دون غيرها.

إن المشكلة القبلية ستبدو أكثر وضوحاً أمامنا عندما نستعرض محاولات "النظام" العديدة والمتكررة , والتي بدأت منذ فترة مبكرة لصياغة مجمل العمل السياسي في البلاد على أسس قبلية وجهوية إلى حد ما ، فلقد اتسمت جملة من التصريحات الرسمية وغير الرسمية بإطلاق النعرات وتأجيجها بشتى الأشكال والصور ، ووصل الأمر بالقذافي نفسه إلى درجة تخويف وإثارة حفيظة بعض القبائل ضد بعضها الآخر ، بدعوتها صراحة ، أو من خلال الزيارات التي كان يقوم بها من حين إلى آخر للمدن والمناطق ، أو من خلال دعوة شيوخ القبائل ورجالاتها إلى مجالسه الخاصة والعامة. بل لم يتوان القذافي عن طرح فكرة ترحيل بعض القبائل من مناطقها ومدنها التي تقيم فيها منذ زمن طويل إلى أماكن أخرى. كما لم يتوان عن طلب التأييد والدعم المعنوي من القبائل عند وقوع أي حدث يمس أمنه الشخصي أو أمن "نظامه"؛ بل إن الأمر وصل إلى حد إطلاق أسماء القبائل على بعض المناطق والمدن في ليبيا ترسيخاً للبعد القبلي وتأكيداً له.

والحقيقة أن القبيلة التي جعلها القذافي ركيزة أساسية في حكمهكانت السبب الرئيس في إطالة عمرهلأكثر من أربعة عقود من الزمن، فقد استطاع حكم البلاد بمنطق القبيلة ،وجعلقبيلة القذاذفة هي الأقوى بين القبائل في ليبيا ، واستمدت القوة من عائلة القذافي الحاكمة للدولة ، وسعى القذافي لتأصيل القبيلة في المجتمع الليبي،وذلك عندما بدأ يوزع المناصب السياسية والإدارية على أسس قبلية ليست علمية ولا فكرية ، حتى أضحى المجتمع الليبي بين بوادر الانتقال للدولة الحديثة التي زرع قواعدها النظام الملكي من دستور وقانون وبينالرجوع إلى الأسس التي اعتمدت معايير التخلف والتراجع عن الركب الحضاري واعتماد القبلية ، وسعى القذافي إلى تحويل المجتمع إلى دولة القبيلة (ارتباط القبائل بمصير النظام) ، وذلك عبر آليات متنوعة معروفة للجميع أبرزها مبايعة القبائل له ، واعتماد الفاعليات الشعبية كقناة تواصل، حتى صارت زعامات القبائل الممتدة شرقاً وغرباً وجنوباً ترى في مكانتها المحلية امتداداً طبيعياً لسلطة القذافي, وبذلك استطاع تحقيق الاستقرار لحكمه وضمان بقائه فيه ،والذيأسسه انتماء القبيلة وتحولت ليبيا بذلك إلى كيان يضم عدد كبير من القبائل، وإذا أردنا أن نبحث عن طبيعة المتغيرات المختلفة التي تعكس حقيقة استمرار "نظام" القذافي على امتداد أكثر من أربعة عقود ، فإننا لا نستطيع أن نغفل ولا أن نتجاهل حقيقة البعد القبلي، وما يشكله اللجوء إلى ما يسمى بالتماسك أو التعاضد القبلي في إطار السيطرة والهيمنة على مقاليد الأمور في البلاد.

ثانياً: أثر العادات والتقاليد على التنمية البشرية:

تعد العادات والتقاليد هي الأخرى في أغلب الأحيان من معوقات التنمية بشكل عام، فأغلب الدول النامية ومن بينها ليبيا لديها عادات وتقاليد تختلف في كثير من الأحيان فيما بينها، فقد تفرض العادات والتقاليد على المجتمع التقيد والوقوف عند نقطة معينة وعدم السماح بالتغيير والتطوير؛ لأن ذلك سيلاقي استهجان المجتمع وعدم القبول والرفض، حيث تفرض العادات والتقاليد على المجتمع أن يبقى رهينها، فهي التي تحكم سلوك المجتمعات داخل الدول النامية، كالعادات المتبعة مثلاً في الأفراح والأحزان وهدر الوقت فيها.

وتشكل العادات والتقاليد في أغلب الأحيان عائقاً للتنمية ولاستثمارالوقت، فالأفراد فيها لا يحاولون استغلال وقت فراغهم في أمر يعود عليهم أو على مجتمعهم بالنفع، وإنما قد يقضون الوقت بصورة تضرهم وتعيق التنمية، مثل الجلوس على المقاهي لساعات طويلة مع أفراد من نفس المستوى الفكري المنخفض؛ لتبادل وجهات النظر الضيقة عن مشاكل الأسرة, وتبادل إطلاق الشائعات الضارة والهدامة[23].

ويترتب على هذه العادات جمود هذه الدول من خلال ما يتركه ذلك من تأثيرات تتمثل في عدم توفير الفرص الكافية لحركتها وتطورها وتنميتها، ويتصل بذلك أن عملية الاختيار لإشغال الوظائف والمراكز الإدارية غالباً ما يتم بمعزل عن الكفاءة والمؤهلات الشخصية والخبرة في كثير من الدول؛ بل استناداً إلى معايير أخرى لا علاقة لها بذلك تقوم على أساس العلاقات الشخصية والمحسوبية وما إلى ذلك، كما تعرقل الانتقال المهني والجغرافي الذي يمكن أن يساعد على انتشار التنمية والتطوير والنشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى الاكتفاء من قبل الأفراد في هذه الدول بالحد الأدنى من العيش، وبالتالي عدم التعب والمثابرة, وعدم بذل الجهد الكافي لتطوير قدراتهم ودخولهم وأوضاعهم الحياتية، وكل ذلك يؤدي إلى تخلف وتأخر المجتمع مقارنة مع المجتمعات الأخرى التي تحقق خطوات متقدمة في مضمار التنمية[24].

تفرض العادات الكثير من القيود على المرأة، إذ التقاليد والعادات في أغلب الدول النامية بالإضافة للثقافة السائدة تمنع المرأة من العمل وعدم المشاركة والمساهمة في تنمية المجتمع، ومن البلوغ للكثير من الأماكن التي تجعل من دورها محفزاً، مما يجعلها عالة على باقي أفراد المجتمع، ولا يمكن أن تحصل تنمية بدون مشاركة المرأة التي تعد نصف المجتمع، فكيف نحقق تقدماً بنصف المجتمع والنصف الآخر مهمش.

---

[23] أحمد رفعت عبد الجواد، المشاركة والتنمية، مطابع جامعة المنوفية، 1991، ص185 .

[24] احمد رفعت عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ص 186 ، 187 .

الحكومات في الدول النامية بعد أن نالت استقلالها كان من أهدافها تحرير مواطنيها, والمرأة باعتبارها نصف المجتمع والفئة الأكثر معاناة وحرماناً من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي أولى الناس بتحرير إرادتها[25].

كما تلاحظ أن مشاركة المرأة في الدول النامية تكاد تكون منعدمة ونادرة، لاسيما في الأمور السياسية، وذلك بسبب عدم اهتمامها بممارسة حقوقها وبسبب وضعها الاجتماعي المتخلف وما تعانيه من ضغط الأمية, والقهر الاجتماعي, وفرض قيود العادات والتقاليد وما إلى ذلك.

فانتشار القيم والعادات التي لا تدفع ولا تشجع على عمل المرأة خارج إطار المنزل, وتعرقل مشاركتها في جميع النشاطات داخل المجتمع، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من مساهمة نصف أفراده المتمثل في المرأة، بالإضافة إلى تحميل العاملين والدولة عبء نصف أفراده المتمثل في المرأة، وبذلك لا تتوقع حدوث تنمية بشرية دون مشاركة نصف المجتمع الآخر بها.

دور المرأة في التنمية مهم، وأهمية مشاركتهن في أعمالها ضروري لكي تشمل التنمية كل فئات المجتمع، فإن خبراء التنمية يجمعون على ضرورة مشاركة المرأة، حيث إنها لا تقل كفاءة عن الرجل إذا ما حصلت على نفس الظروف والحقوق، ففي مؤتمر نظمته إحدى الجامعات الأمريكية تبين أنه لا يمكن قبول الافتراض القائل بأن المرأة أقل من الرجل نجاحاً لعدم إمكانية ثبات هذه الفرضية، فالمرأة تمثل نصف المجتمع إذ تمثل 40% من قوة العمل في الدول الغربية، وقد ساهمت مساهمة قوية في التنمية وكان لها دور بارز وفاعل على كل الاصعدة، وبالنسبة للدول النامية إما أنك لا تسمع بعمل المرأة وفقاً للعادات والتقاليد, وإما أن يكون دورها ضئيلاً في المشاركة في أعمال التنمية, نظراً للتهميش التي تلاقيه في المجتمع[26].

ثالثا: الجهوية وأثرها على التنمية البشرية.

ترتبط الجهوية بمسألة الهوية الوطنية، بمعنى أنها ترتبط بعنصرين مهمين وهما الانتماء والمواطنة، وبالتالي فإن زيادة التركيز على التمسك المفرط بالمسألة الجهوية يؤدي إلى إضعاف عنصري الانتماء والمواطنة في إطار الهوية الوطنية الواحدة، والمواطنة في جانب مهم من جوانبها هي أيضا مرتبطة بالإحساس والشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه الآخرين، إلى جانب المسؤولية تجاه النفس ثم الجهة، فالمواطنة تعني المشاركة وتحمل الأعباء مع بقية أبناء الوطن في كل ما يخصهم

---

[25] إسماعيل علي شكر، محاضرات في التنمية الاقتصادية ، ألقاها على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المرقب، ليبيا، 1997، ص81 .

[26] أحمد رأفت عبد الجواد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 197 ، 198 .

وما يتعرضون له من محن ومصاعب، أو سلب للحرية و ظلم وعسف وقمع ومكاره، أو من استقرار ورفاهة وعدل وحرية.

تعتبر الجهوية من بين أهم العوائق التي تقف أمام انطلاق الشباب بالتنمية البشرية في البلاد، وتعتبر الجهوية من بين أخطر الأمراض فتكاً بالشعوب، حيث تؤدي إلى تقسيمهم حسب الانتماءات الجهوية إلى مدن وأقاليم، وتفرض على أفراد البلد الواحد قيوداً وعراقيل تقف أمام أفراد المجتمع،وتقيد الأفكار والمواهب والرغبة في المشاركة والبناء والعطاء والسبب أنك مصنف لا يحق لك هذا المجال؛ لأنه من نصيب جهة معينة.

قد لا نبالغ إذا قلنا أن الوضع في ليبيا سوف يكون محفوفاً بالمخاطر والمصاعب والمشكلات مهما كانت النوايا طيبة، ومها كانت الآمال والأماني والأحلام خيّرة ومشرقة، وهذا بالطبع لا يعكس وجهة نظر تشاؤمية بقدر ما يتفحص الواقع ويتعامل معه ببصيرة وواقعية، ففي ظل تفكك أوصال المجتمع المدني وانحسار دور المؤسسات الحكومية، وتقلص إنتاجها وخدماتها إلى أدنى المستويات، وربما انعدام خدماتها بشكل كامل، وأيضاً في ظل تنامي وتزايد الشعور والإحساس بالانتماء القبلي في المجتمع الليبي، فإنه يصبح من الصعوبة بمكان التخلص من الروابط والعلاقات القبلية في جانبها السلبي وتأثيراتها على المؤسسات والقوى السياسية في المستقبل. إن مصدر التخوف في المجتمع الذي تسوده الانتماءات الجهوية في العمل السياسي، يأتي بالدرجة الأولى من أن الالتفاف أو التوجه قد يكون حول الأشخاص التابعين للجهة نفسها والمنطقة ذاتها، بدلاً من أن يكون الالتفاف والالتقاء حول المبادئ والبرامج والقضايا التي تكون في مصلحة الوطن، وخدمة للصالح العام، وهنا يكمن الخطر الذي يدفع بالمجتمع أو قطاعات كبيرة منه للانقسام والتفرق والتناحر وربما الصراع، والتنافس والنزاعات التي تحدث غالباً ما تكون لنُصرة الجهوية ودفاعاً عنها وليس نصرة للبلاد والمصلحة العامة.

وإذا استطعنا أن نتحرر من الحساسيات القبلية والجهوية في رؤانا واستشرافنا، واتجهنا بالتالي نحو قضايا الحاضر والمستقبل، وعلينا أن نوجهها بروح نقدية تنطلق من اعتبار المقاصد والغايات السامية، فإننا نستطيع أن ننجز الكثير.

ولذلك لا يكون الاهتمام من قبل هذه الجماعات بالتنمية داخل الدولة، ونجد أن المجتمع في هذه الدول أغلبه مقسم إلى مثل هذه الجماعات، فهذه الانتماءات والولاءات تمثل مظهراً من مظاهر تراجع وتخلف التنمية، ومصدراً لقلق الصفوة الحاكمة والنظام السياسي القائم، وهذه الانتماءات والولاءات غالباً ما تؤدي لحدوث صراعات داخلية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[27].

---

[27] السيد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ، دار المعارف، الإسكندرية ، 1986 ، ص194 .

كما أن لهذه الانتماءات والولاءات انعكاسات سلبية على كثير من الجوانب البنائية والثقافية والوظيفية للمجتمع، ولها تأثير مباشر في قضايا التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة، فهي بالدرجة الأولى ذات تأثير سلبي في عملية إيجاد الروابط القوية والفعالة بين الجموع الشعبية داخل الدولة، ويدل ذلك على أن النظام السياسي يصبح في غير مقدوره الحفاظ على النظام وإحداث التغيير في المجتمع، وبذلك يصبح عاجزاً عن استخراج وتعبئة وتحريك الموارد البشرية والفكرية المحيطة به أو المتاحة له من أجل تلبية متطلبات الجماهير وتطلعاتها، وعن استغلال الرأس المال البشري,ويصبح في غير مقدوره أيضاً أن يضبط سلوك الأفراد والجماعات التي تخضع لسلطته [28].

الخاتمة

وباعتبار أن الإنسان محور التنمية التي تستهدف تنمية طاقاته واستمتاعه بحقوقه فإن الإنسان في الوقت ذاته هو محور التنمية وفاعلها ومطورها ومجددها ومنظمها, ومبدع سياسات وإجراءات بديلة في تغيير نمط تلك التنمية ومن أجله ومن خلاله, وهكذا تكون التنمية البشرية عامة ذات صفتين هدفاً ووسيلة, حقاً وواجباً, حاضراً ومستقبلاً.

وحاولنا في هذه الورقة البحثية إظهار أهمية السياق الاجتماعي الثقافي, وأثره في التنمية البشرية, نتيجة لهيمنة المفاهيم الأخرى على التنمية البشرية, ولاسيما منها الاقتصادية والسياسية، وكان ذلك من خلال تجسيد الانتماءات وأثرها على التنمية البشرية في ليبيا من خلال وصف وتحليل السلوك، وكل هذا يعني أن التنمية البشرية إنما تستهدف توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من بدل أقصى جهده لأجل إنجاح عملية التنمية البشرية دون قيود وعراقيل تعتمد على التصنيفات السلبية ولا تعتمد على مبدأ الكفاءة، والتي بدورها ستقودناإلى أن يسود القانون وإطلاق حرية التعبير، والمشاركة السياسية وتكافؤ الفرص؛ حتى يمكننا خلق بيئة مواتية للتنمية البشرية, والوصول إلي المطلب المنشود وهو نجاح عملية التنمية, وإن تشمل أكبر شريحة ممكنة في المجتمع وهم الشباب على اعتبار أن التنمية بهم ولهم.

وابتعاداً عن الانتماءات الضيقة كونها أحد أهم العوائق أمام دور الشباب الفعلي في التنمية البشرية، ومن بين العوائق أمام انخراط الكفاءات المتخصصة في العملية التنموية، ونسعى من خلال هذه الورقة إلى بيان الصورة أمام الشباب في الدولة الليبية كونهم الفئة الملقاة على عاتقهم مهمة بناء الدولة الليبية الجديدة، كما يتطلب من السلطة السياسية في الدولة أن تجسد برامج التنمية البشرية

---

[28] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ، ص195

بفتح المجالات أمام الشباب دون قيود من حرية التعبير إلي المشاركة السياسية الكاملة الي تكافؤ الفرص كما أشار تقرير التنمية البشرية لسنة1992.

التوصيات:

1. الاهتمام بالفئة العمرية الصغيرة وإدماجها في القضايا العامة, وإعدادهمللمرحلة المستقبلية، لكي تكون المساهمة والاندماج في العملية التنموية بصورةأفضل وأكبر.
2. إعداد الفئات الشبابية بالدورات والتأهيل فور حصول الشباب على المؤهلات الجامعية دعماً لإنجاح العملية التنموية.
3. دعم الأحزاب وتشيع كل الفئات في المجتمع للانضمام فيها على اعتبار أنها البديل للانتماءات الضيقة، وأنها تفقد للقبلية والجهوية قيمتها ودورها الأساسي في المجتمع.
4. الاهتمام بالبحث العلمي كونه يعد من أهم قواعد النشاط والتطوير الفكري، ويؤدي الى الإسراع بالتنمية في الدولة.
5. منح الشباب الحقوق الكاملة ومن بينها حرية التعبير على اعتبار أنها تستولد الإبداع الفكري وتنير الرؤى.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد راشد، الأساليب الحديثة في تخطيط القوى العاملة في الدولة الاشتراكية، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 1978 .
2. أحمد رفعت عبد الجواد، المشاركة والتنمية، مطابع جامعة المنوفية، 1991.
3. أحمد زكي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1985.
4. إسماعيل علي شكر، محاضرات في التنمية الاقتصادية، ألقاها على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المرقب، ليبيا، 1997.
5. تقرير الخمسينية، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006 .
6. جورج ف. بانت، جانب إدارة التنمية: مفهومها. أهدافها. وسائلها، ترجمة: منير لبيب موسى، دار المعارف، مصر، دون تاريخ.
7. حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية، الهيئة العامة للكتاب،القاهرة، 2007.
8. سالم عبد الحسن آسن، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2000.

9. السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعارف، الإسكندرية، 1986.
10. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، السنة بلا.
11. عبد الرشيد عبد الحافظ، عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، 2005 .
12. عبد القادر يوسف، تنمية الكفاءات التربوية أو تدريب العاملين أثناء الخدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.
13. عصمت سيف الدولة، المنطلقات، دار المسيرة بيروت، 1979.
14. محسن الندوي، الشباب والتنمية: رؤية تنموية لمناصرة حقوق الشباب، مطابع فولك طنجة، 2007.
15. محمد بو صحابي، تربية المستقبل ورهان تحقيق التنمية البشرية، مجلة علوم التربية، العدد 33، مارس 2007، مطبعة النجاح، الرباط .
16. محمد سعد إبراهيم، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية، الجزء الأول، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002 .
17. نادر فرجاني، التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 237، نوفمبر 1998.